التحليل الجغرافي للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت الصناعية: المصافي الصغيرة في شركة مصافي الوسط أنموذجاً(النجف، الديوانية، السماوة)

الباحث: قحطان هاشم جونة أ.م.د. حميد عطية عبد الحسين الجوراني

hameed.abdulhassan@uobasrah.edu.iqm

qehtan1472@gmail.com

جامعة البصرة – كلية الآداب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية الخدمات الاجتماعية للمصافي الصغيرة التابعة لشركة مصافي الوسط في العراق جغرافيا، مع التركيز على أبعادها المختلفة تجاه المجتمع المحلي، البيئة، العاملين، والزبائن. تستعرض الدراسة التحديات التي تواجه المصافي في الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية وتبحث في الإمكانات المتاحة لتحسين أدائها بما يعزز دورها في التنمية المستدامة.

كشفت الدراسة عن ضعف في التزام المصافي الصغيرة بمسؤوليتها الاجتماعية، سواء في تحسين جودة الحياة للمجتمع المحلي من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية أو دعم الأنشطة الاجتماعية. كما أبرزت النتائج قصوراً في التعامل مع التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات التكرير، حيث تفتقر المصافي إلى نظم فعالة لمعالجة المخلفات الصناعية والحد من الانبعاثات الغازية.

وفيما يتعلق بالعاملين، أظهرت الدراسة أن هناك نقصاً في الرعاية الصحية والمهنية، إلى جانب ضعف في تقديم الحوافز التي تدعم الرضا الوظيفي. أما على صعيد الزبائن، فقد سجلت المصافي تبايناً في جودة المنتجات النفطية، مع غياب استراتيجيات تسويقية فعالة لتحسين العلاقة مع العملاء.

خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير استراتيجية شاملة للمسؤولية الاجتماعية تشمل تحسين العلاقة مع المجتمع المحلي، حماية البيئة، رعاية العاملين، وتلبية احتياجات الزبائن. كما أوصت بتعزيز التعاون بين المصافي والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: (التحليل الجغرافي، المسؤولية الاجتماعية، المنشآت الصناعية، المصافي الصغيرة، شركة مصافي الوسط).

Spatial analysis of small refineries affiliated to the Middle Refineries Company and their production contributions (Najaf, Diwaniyah, Samawah)

Researcher **Prof. Dr.**

Alaa Abdel-IlahFaisal **Hamid Attia Abdul Hussein Al-Jawrani**

University of Basra - College of Arts

qehtan1472@gmail.com

hameed.abdulhassan@uobasrah.edu.iqm

Abstract:

This study aims to analyze the social responsibility of small refineries affiliated to the Middle Refineries Company in Iraq, focusing on its various dimensions towards the local community, environment, workers, and customers. The study reviews the challenges facing refineries in adhering to their social responsibilities and examines the available potential to improve their performance in a way that enhances their role in sustainable development.

The study revealed a weakness in the commitment of small refineries to their social responsibility, whether in improving the quality of life for the local community by providing educational and health services or supporting social activities. The results also highlighted shortcomings in dealing with the environmental impacts resulting from refining operations, as refineries lack effective systems for treating industrial waste and reducing gas emissions.

With regard to workers, the study showed a lack of health and professional care, in addition to a weakness in providing incentives that support job satisfaction. As for customers, refineries recorded a discrepancy in the quality of petroleum products, with the absence of effective marketing strategies to improve the relationship with customers.

The study concluded the need to develop a comprehensive strategy for social responsibility that includes improving the relationship with the local community, protecting the environment, caring for workers, and meeting the needs of customers. It also

recommended enhancing cooperation between refineries, government agencies and civil society organizations to ensure the achievement of sustainable development goals.

Keywords: (Geographical analysis, social responsibility, industrial facilities, small refineries, Middle Refineries Company)

المقدمة:

أشار كثير من علماء الاجتماع إلى العلاقة بين المنشأة الصناعية والمجتمع المحلي الذي يحيط بها. وتتمثل هذه العلاقة من خلال أقسام العلاقات العامة الموجودة ضمن المنشآت الصناعية التي تعمل على اطلاع الرأي العام على أحداث المصنع وما يجري فيه، كما تحرص على تنمية علاقات طيبة مع المؤسسات والتنظيمات الأخرى الموجودة في المجتمع. والمصنع في الوقت نفسه يخضع لمؤثرات رسمية صادرة عن المجتمع المحلي المحيط به مثل: التزامه بالتشريعات والإجراءات التي يقوم بها المجتمع الكبير بإصدارها والذي يقع على المجتمع عبء الإشراف على تنفيذ المؤسسة الصناعية لتلك التشريعات والالتزام بها. وتظهر العلاقات المتبادلة بين المصنع والمجتمع المحلي من خلال الأيدي العاملة التي تعمل في المصنع ومدى إسهام ادارات المصانع في توفير الظروف المعاشية المناسبة لها. ومن خلال الروابط الاقتصادية الوثيقة بين المصنع والدولة المتمثلة فيما يدفعه المصنع إلى السلطات من ضرائب وعوائد متنوعة. وتتعدد مظاهر وأشكال وصور ومبادرات وفعاليات المسؤولية الاجتماعية للشركات بحسب طبيعة البيئة المحيطة ونطاق نشاط الشركات وأشكاله وما تتمتع به كل شركة من قدرات مالية وبشرية، وهذه الصور والأشكال ليست جامدة بل له صفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تنسجم مع مصالح الشركة وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن مظاهر المسؤولية الاجتماعية للشركات قيامها ببناء المساجد والمدارس والمراكز الطبية وآبار لمياه الخاصة بالأراضي الزراعية وغيرها من المشروعات الإغاثية والخيرية، وتنظيم إدارة الأعمال طبقاً للمبادئ والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع من خلال حماية البيئة وتطويرها وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة ومكافحة الفساد والرشوة والالتزام بحقوق الإنسان ومساعدة العمال في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل: الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم وغيرها من الصور كأبعاد للمسؤولية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات ليست الوحيدة المعنية بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إنما يجب إشراك كل من المجتمع المدني فهو أيضاً تقع عليه أيضاً مسؤولية كبيرة في إنجاح مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية من خلال تحقيق التكامل والترابط والتنسيق المطلوب للعاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المستهدفة من فئات المجتمع، كما يمكن للإعلام أن يسهم بشتى وسائله وأدواته من أجل تفعيل مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية بداخل المجتمع، من خلال

توضيح المفاهيم الصحيحة للمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز ثقافة ووعي أفراد المجتمع بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك تصحيح المفاهيم المغلوطة عن المسؤولية الاجتماعية، وعرض النماذج المشرفة والتجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية على العامة، بهدف التشجيع والتحفيز على تبني المبادرات والبرامج، الى جانب ان على الحكومات الاسهام في تطوير العمل في مجالات المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع التشريعات وسن القوانين المطلوبة لتفعيل الشراكة المطلوبة في مجال عمل المسؤولية الاجتماعية، وتحفز وتشجع عليها عن طريق تقديم الدولة الحوافز والتسهيلات لتوسيع مجالات المسؤولية الاجتماعية. والشكل (١٧) الآتي يوضح طابع المسؤولية الاجتماعية في المنشأة الصناعية (المصفى):

شكل (١٧) محاور المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الصناعية

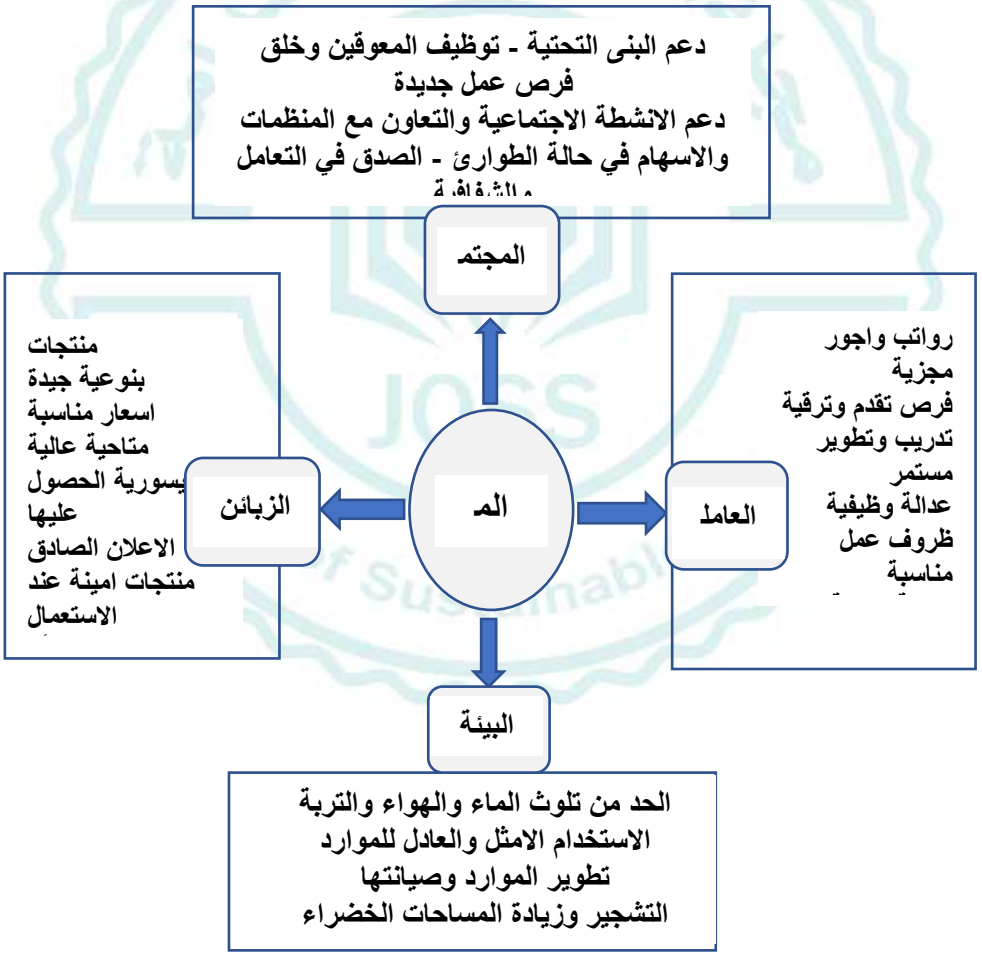

المخطط من عمل الباحث

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل مدى التزام المصافي الصغيرة التابعة لشركة مصافي الوسط بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، العاملين، البيئة، والزبائن. على الرغم من الدور المهم الذي تؤديه المنشآت الصناعية في تعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن قصورها في أداء مسؤوليتها الاجتماعية قد يخلق فجوة بين المنشأة والمجتمع. تثير هذه المشكلة عدة تساؤلات:

١- ما مدى التزام المصافي الصغيرة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة المحيطة؟

٢- كيف تنعكس أنشطة المصافي الاجتماعية على رفاهية العاملين وجودة حياتهم المهنية؟

٣- هل تسهم أنشطة المصافي في تحسين الخدمات للمجتمع المحلي ودعم التنمية المستدامة؟

ثانياً: فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من أن المصافي الصغيرة التابعة لشركة مصافي الوسط تواجه قصوراً في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مما يحد من أثرها الإيجابي على المجتمع المحلي والبيئة والعاملين. وتفترض الدراسة:

١- أن هناك تفاوتاً في مستوى التزام المصافي بالمسؤولية الاجتماعية بين المحاور المختلفة (المجتمع، البيئة، العاملين، والزبائن).

٢- أن ضعف التخطيط الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى قصور في الاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي.

٣- أن تحسين المسؤولية الاجتماعية للمصافي يمكن أن يسهم في تعزيز علاقاتها مع المجتمع وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم دور المصافي الصغيرة التابعة لشركة مصافي الوسط في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وتسليط الضوء على التحديات والفرص لتحسين هذا الدور. تتلخص الأهداف فيما يلي:

١- تحليل مستوى التزام المصافي بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي.

٢- تقييم الجهود المبذولة لحماية البيئة المحيطة والحد من التلوث الصناعي.

٣- دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية للمصافي على رضا العاملين والزبائن.

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي–التحليلي والميداني. تم جمع البيانات من خلال الزيارات الميدانية للمصافي الثلاث (النجف، الديوانية، السماوة)، بالإضافة إلى مقابلات مع العاملين وأفراد من المجتمع المحلي.

خامسا: حدود الدراسة:

يشمل البعد المكاني لهذه الدراسة الحدود المكانية لمحافظات المثنى والقادسية والنجف، وتشكل هذه المحافظات جزءاً من منطقة الفرات الأوسط الى جانب محافظتي بابل وكربلاء، وهي متجاورة ومشتركة بالخصائص الطبيعية ضمن السهل الرسوبي والهضبة الغربية تتخذ لها امتداداً جغرافياً (شمال غرب جنوب شرق) وهي حلقة الوصل بين المحافظات الغربية والمحافظات الجنوبية، تحدها من الشمال محافظات كربلاء وبابل، ومن الشمال الغربي محافظة الانبار ومن الغرب الحدود العراقية السعودية ومن الشرق محافظتي واسط وذي قار، ومن الجنوب الشرقي محافظة البصرة. أما فلكياً فتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (٢٩.٤ – ٣٣.٣ شمالاً) وبين خطي طول (٤٢–٤٦ شرقاً). ينظر: خريطة (١). اذ يبلغ مجموع مساحة المحافظات الثلاث (٨٨٧١٧) بما نسبته (٢٠%) من مجموع مساحة العراق.

خريطة (١) موقع المحافظات الثلاث المدروسة بالنسبة الى العراق

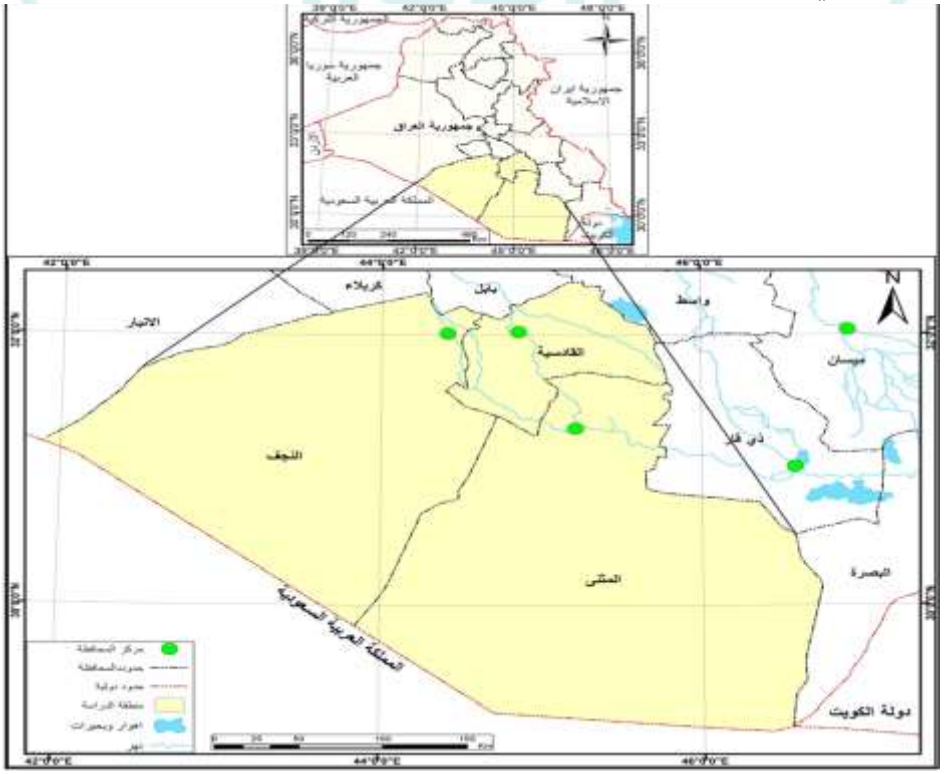

المصدر: الباحث بالاعتماد على: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية.

أولاً. المسؤولية تجاه المجتمع المحلي:

يعدّ المجتمع بالنسبة للمؤسسات الصناعية شريحة مهمة، إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة. والتي تشمل الاسهام في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، الاسهام في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، إلى جانب الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات.

وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع المحلي من زوايا متنوعة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي. إن وجود هذا النوع من المسؤولية الاجتماعية يعني أن هناك نوع من التساند الوظيفي بين الصناعة والمجتمع المحلي، اذ يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فكما تؤثر المؤسسات الاقتصادية والمشروعات الصناعية في البناء الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية، فإنَّها تتأثر بدورها بالنظم الاجتماعية والعناصر الثقافية والأنماط الحضارية في تلك المجتمعات، وأنَّ هذه العلاقة تتوقف على نوعية الصناعة السائدة في تلك المجتمعات فتختلف العلاقات السائدة باختلافها، ولهذا نجد العلاقات تسود المجتمعات في المدن تتأثر إلى حد كبير بالخصائص السكانية والعرقية والاجتماعية السائدة فيها. وتقوم المؤسسة الاقتصادية وسط محيط تختلف ميزاته من مجتمع إلى آخر ومن زمن لآخر. ومع التطور الذي شهدته العلوم المتنوعة والاتساع الواضح للنشاطات والتأثيرات الاقتصادية، أصبح محيط* المؤسسة أو بيئتها تكتسي أهمية كبيرة في وضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بأي مؤسسة من ناحية تقديم الخدمات الاجتماعية وتشمل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والثقافية والتجارية.

١. الخدمات الصحية:

تعرف منظمة الصحة الدولية الصحة بأنها حالة السلامة والتكامل والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد حالة الخلو من المرض أو العجز. وتشمل الصحة المهنية كل ما يخص صحة العمال بشـــــتى أعمالهم وصنوفهم ورعايتهم صحياً ونفسياً واجتماعياً ووقايتهم من الحوادث والأخطار التي قد يتعرضون إليها بحكم عملهم، وبذلك سيتم توضيح دور المصـــافي الـــثلاث فـــي

منطقة الدراسة في تقديم الخدمات الصحية لمنتسبيها وكذلك لأسرهم وللساكنين قرب تلك الصناعات، فضلاً عن المبالغ المصروفة على شراء المواد الطبية[١]. أما فيما يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع المحلي في هذا الجانب، فقد أجمع العديد من العاملين والفنيين في تلك المواضع، الى جانب اللقاءات التي اجراها الباحث مع بعض أفراد المجتمع المحلي، على أنهم لا يرون أن المصفى يوفر الخدمات الصحية بأنواعها واشكالها لسكان المناطق المحيطة حالياً، اذ لم تسهم تلك المصافي، او تشارك، أو تدعم اي مشروع جديد لإنشاء المستشفيات او المراكز الصحية، او ترميم المراكز الصحية والمستشفيات القائمة حالياً، او تدعم اعمال اضافة المباني في المستشفيات، كما لم يكن للمصافي اي دور في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية القائمة في المحافظات الثلاث، سواء عن طريق دعمها بالأجهزة الطبية الحديثة، او تجهيزها بالأدوية والمستلزمات التي تدعم عملها اليومي، ذلك ان المراكز الصحية والمستشفيات الموجودة في المناطق الثلاث انما تقدم خدماتها بالدرجة الاساس الى المجتمعات التي تنتمي تلك الادارات اليها، من أعلى مرتبة ادارية الى ادناها، فضلاً عن عائلاتهم التي تقطن في المدن القريبة من المصافي، وليس هذا فحسب، بل لم تسهم المصافي في تجهيز المراكز الصحية التخصصية والمستشفيات بأي اثاث او اجهزة كهربائية.

٢. الخدمات التعليمية:

يعدّ التعليم بشتى مراحله من قطاعات التنمية الاجتماعية المهمة، وهناك علاقة قوية ووثيقة بين العملية التعليمية والتنموية، لأن أهمية التعليم تتضح في تكوين المواطنة الصالحة عند الفرد واسهامه في تحمل المسؤوليات والقيام بواجباته تجاه مجتمعه وتعريفه بحقوقه وكذلك يقوم التعليم بتذويب الفوارق الاجتماعية بين الأفراد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإتاحة فرص التعليم كاملة أمام جميع الأفراد. والتعليم عنصر أساس في بناء الموارد البشرية من خلال تأسيس جيل مستقبلي قادر على إدارة الدولة بشتى قطاعاتها.

وفي هذا الصدد، وبحسب اللقاءات والمقابلات التي اجراها الباحث خلال الزيارات الميدانية المتكررة الى مواضع المصافي الثلاث، اتضح أن ادارات المصافي لا تولي الأهمية الكافية للمسؤولية الاجتماعية في الجانب التعليمي، صورة (١٢)، اذ نفى العاملون، لاسيما العنصر النسوي منهم وجود رياض أطفال في داخل المصفى مخصص لأطفالهن، أو حتى في خارج المصفى، وهذا الأمر ينسحب أيضاً الى الاطفال الآخرين في المراحل الدراسية الأخرى، اذ لم توفر ادارات المصافي مدارس خاصة بهم، هذا من جهة، من جهة ثانية، وجد الباحث ان هناك اهتماماً ضئيلاً بمسألة الاجازات الدراسية مدفوعة الثمن الخاصة بالموظفين، اذ انه على الرغم من وجودها الا انها تمر بمراحل روتينية

معقدة، ولا تحصل الموافقة الا عن طريق شركة مصافي الوسط في بغداد، فيما اشار عدد من العاملين الى ان هناك عوامل كالمنسوبية والمحسوبية تدخل في هذا الشأن فترجح كفة عاملين على زملائهم ممن يستحقون هذه الفرص الدراسية، ومرجع ذلك هو الاعتبارات المناطقية والعشائرية والسياسية السائدة في منطقة الدراسة.

صورة (١٢) تمثل واقع الصفوف الدراسية وتظهر تلميذا في احدى مدارس ناحية الشنافية في الديوانية

مصدر الصورة: صورة منشورة في مجموعة معلمي الصف الاول في مدارس الاشنافية على الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/photo/?fbid=٤٤١٤٠١٦٢١٤٥٧٩٩٣&set=pb.١٠٠٠٦٧٦٤٤٧٧٦٨٠٦-.&locale=ka_GE٢٢٠٧٥٢٠٠٠٠ **بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢١.**

وفي الشأن ذاته، وبقدر تعلق الأمر بالخدمات الاجتماعية في الجانب التعليمي تجاه المجتمع المحلي التي من واجب شركة مصافي الوسط القيام بها من خلال مصافيها الثلاث المدروسة، فقد نفى عدد من المعنيين بالشأن التربوي في المحافظات الثلاث اي اسهام او مبادرة من قبل الشركة تتعلق بهذا الشأن، صورة (١٣)، وكذلك الاسهام في انشاء او ترميم او تجهيز او تأثيث اي مدرسة او روضة اطفال او اي فعالية تخص الجانب التربوي والتعليمي في مناطق الدراسة، كما ان الامر يذهب الى ابعد من ذلك، ويتمثل في امتناع ادارات المصافي في التعاون مع الاكاديميين والباحثين في مجال البحث العلمي، فبحسب بعض التدريسيين في جامعة الكوفة وجامعة القادسية يعانون من الحصول على بيانات فقط بشأن وضع المصافي من نواحي الانتاج وتكاليفه والفحوصات البيئية وكل ما يخص عمل المصافي.

وبالعودة الى ادارات المصافي للاستفسار بشأن ضعف الخدمات التي تقدم في هذا الجانب، ألقى المسؤولون عبء ذلك على مركزية القرار، وأن المصافي لا تمتلك الحق في التصرف من دون

العودة الى الشركة الام، كما ان الميزانية التي تعتمد سنويا لا تتضمن أبواب صرف تسمح بتقديم الخدمات او ما يعرف بالمنافع الاجتماعية.

صورة (١٣) حالة المدارس الكرفانية في احدى ناحية المملحة في مدينة السماوة*

المصدر: تقرير اخباري على موقع السومرية نيوز: بالصور.. حال مدرسة بالمملحة في المثنى، على الرابط الالكتروني: https://www.alsumaria.tv/news/٢٥٥٣٤٧/ar/alsumaria-news. بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٢٢.

٣. توفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي:

ان توفير فرص العمل لساكني المناطق المحاذية للمصافي، لابدّ ان يقع في مقدمة سلم الاولويات التي تنفذها الادارات، وعلى الرغم من تقصي الباحث من خلال شعب الادارة لموضوع التشغيل والتوظيف والتعيينات في المصافي والتي بينت ان هناك ارتفاعاً يكاد يكون سنوياً في اعداد العاملين، سواء كانوا من الفنيين او الاداريين، الا ان تلك الزيادات لا تعكس بكل الاحوال الاهتمام الكافي بالمجتمع المحلي، اذا ما قيست تلك الاعداد بالأحجام الحقيقية للسكان.

كذلك، فإن المقابلات العديدة التي اجراها الباحث مع افراد المجتمع المحلي في المدن القريبة من المصافي في المحافظات الثلاث، لاسيما الشباب منهم، كشفت ان عديداً منهم حاصل على تحصيل دراسي يؤهله للعمل في المشاريع الصناعية، كأن يكونوا من خريجي الاعداديات المهنية، او الحاصلين على الدبلوم والبكالوريوس في اختصاصات عديدة، كما ان الاهالي الذين التقاهم الباحث أيضاً انتقدوا سياسة التشغيل والتعيين والتوظيف التي تعمل بموجبها المصافي المدروسة، بل وذهبوا

ايضاً الى اتهام تلك الادارات بالتعقيد والروتينية والبيروقراطية العالية، وكل هذا يمنع أبناءهم من فرص العمل العديدة والمتاحة في المواقع الصناعية.

٤. رعاية الفعاليات الاجتماعية والمنظمات:

اما بخصوص وجود فعاليات اجتماعية وثقافية مشتركة (منظمات مجتمع مدني وجمعيات اجتماعية... الخ) بين ادارة المصافي ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الاجتماعية في المدن المحيطة بها، فلم يشر اي من العاملين في المصافي الثلاث الى وجود اي نوع من انواع التعاون والتنسيق بين الادارات وتلك الجهات، كما اكدوا ان هناك حاجة فعلية للتعاون من خلال الفعاليات والورش والندوات لاسيما التي تتعلق بالحقوق او السلامة البيئية او المخاطر او اي موضوع آخر يخص العمل في المصافي، لكن ذلك لم يحدث حتى وقت كتابة هذه الاطروحة، وفي الوقت ذاته، لم يلق العاملون بعبء التقصير في هذا الجانب على ادارات المصافي، لكنهم اشاروا الى ضعف وقلة خبرة المنظمات الموجودة في مدنهم، ولعل ذلك بحسب قولهم هو السبب وراء التنائي بين الطرفين.

ونستدل من ذلك أن هناك قصوراً في جوانب التنسيق مع الفعاليات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية التي من المفترض أن تضطلع بدور فاعل في حماية المواطنين من مخاطر التلوث والدفاع عن حقوقهم من جهة، واسناد دور المؤسسات الحكومية في جوانب التثقيف والتوعية من جانب آخر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتبدى قصور الطرفين في كونهما لا يؤديان دوراً في مجال الجمعيات الاجتماعية التي تعمل على مساعدة الساكنين في اي مجال من المجالات.

ان الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في جانب الفعاليات والانشطة الاجتماعية لا يقتصر فقط على علاقة التنسيق والتعاون بين ادارات المصافي مع المنظمات المدنية وغير الحكومية، بل من المفترض ان يتمثل في دعم تنظيمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والتنظيمات الأخرى التي تهتم بشؤون المرأة، والأطفال والشباب وكبار السن، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن رعاية الانشطة الرياضية (بناء القاعات والملاعب والمسابح)، ورعاية الانشطة الثقافية والفنية، اذ يتوقع المجتمع من المنشآت الصناعية أن تبادر بدعم هذه التنظيمات مادياً ومعنوياً بكونها تؤدي واجباً وخدمة مهمة لشتى شرائح المجتمع، وهو ما لم يجده الباحث في نشاط المصافي الثلاث.

ويرى الباحث أن هذه الفجوة بين ادارات المصافي والفعاليات الاجتماعية لا تعني بالضرورة الانفصال عن المجتمع والعزلة عنه، ذلك ان جميع العاملين والفنيين والاداريين في المصافي المدروسة هم من ابناء المحافظات والمدن القريبة من هذه المواضع، لذا فهم يحملون ذات المنظومات الثقافية

والقيمية والمعيارية التي تحملها ذات المجتمعات التي ينتمون اليها، لذا فهم يولون مجتمعاتهم الاحترام المطلوب للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وعدم خرق الآداب العامة والسلوك الإيجابي.

كما وجد الباحث أن هناك قصوراً واضحاً في الجوانب التوعوية والتثقيفية التي تقع على عاتق القائمين على ادارة المصافي بشكل خاص، وعلى ادارة القطاع النفطي بشكل عام، اذ ان هذه المشكلة لا تتوقف عند موقع المصافي الثلاث، بل في عموم المواقع النفطية في العراق التي من الممكن أنها تعاني ذات التلكؤ والقصور في الجانب التثقيفي، اذ لابد من ابتكار وسائل التثقيف لمخاطبة جميع العقليات والثقافات، وتسهيل الفهم البيئي لفئات المجتمع لاسيما العاملين والقاطنين قرب الموقع النفطي على اختلاف أعمارهم ومستواهم التعليمي، وذلك عن طريق اقامة البرامج والندوات وورش العمل الى جانب المعارض والنشرات.

ثانياً. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:

لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية لاسيما المؤسسات التي تمارس نشاطات تؤثر على سلامة البيئة، إن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتياً أي ضمن فلسفة المؤسسة، والتقارير البيئية للمؤسسة، وهذا لضمان الاستمرارية، فما كان طريقة لاستمرارها هو في واقع الأمر ميزة لها. وأخيراً فإن ما يمكن أن نخلص إليه هو أن أخلاقيات الأعمال في الواقع المعاصر لم تعد تعترف بمقولة "الغاية تبرر الوسيلة" بل أصبحت الوسيلة لتحقيق الربح للمؤسسة مهمة وموضوعة تحت الأنظار. ويعدّ الاتجاه نحو البيئة من أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية، بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخلفات ما أدى إلى مشكلات بيئية كبيرة على جميع المستويات[٢].

وفيما يخص المصافي المدروسة، ومن خلال الزيارات الميدانية المتكررة، والملاحظة المباشرة للباحث في المواضع الثلاث، وجد ان هذا الجانب من المسؤولية الاجتماعية التي يتحتم على ادارة المصافي مراعاتها تجاه البيئة لما له من أهمية قصوى في الاستدامة من جهة، وفي المحافظة على الصحة العامة من جهة ثانية، لم يولى الاهتمام المطلوب من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات والمتطلبات التي تكفل المحافظة على البيئة داخل المصافي وخارجها، وهذا الامر لا يتعلق فقط بالإجراءات الادارية، بل يتخطى ذلك الى عدم وجود الاجهزة والمنشآت المتخصصة والمستلزمات الكفيلة بتأمين هذا الجانب من المسؤولية، اذ أن هذه المصافي لا تحتوي على وحدات معالجة نظامية حيث تقوم بتصريف المخلفات الى حفر وبرك غير نظامية إلى جانب المصفى مما يؤثر على البيئة المجاورة وتطرح مخلفاتها دون عملية معالجة او هناك ضعف في عمليات المعالجة إن وجدت.

ولعل أول ما يمكن ملاحظته بوضوح وجلاء في المواضع الثلاث، هو تخلّف معالجة المياه الصناعية الناتجة عن التكرير، بل والقاءها الى خارج المصفى من دون معالجة كما اسلفنا، وهو ما يؤدي من ثم الى تلويث كامل البيئة المحيطة بالمصفى، صورة (١٤) وينسحب الى تلويث الترب والمياه الجوفية، بينما لا يتطلب التخلص من المياه عبر معالجتها سوى ايجاد منشآت خاصة تتم فيها العمليات الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية وهو ما لا يتوافر في المواضع الثلاث. كما ان تركيز العناصر الثقيلة في التربة يعمل على ترسيبها على السطح لتأخذ بالتراكم التدريجي، ومن ثم يمكن لهذه الملوثات ان تنطلق مرة اخرى الى الوسط البيئي بواسطة سرع الرياح السطحية التي تنقلها الى مسافات، وهو ما تمتاز به المنطقة، وقد تبعد عن مصدر التزويد وتارة اخرى يمكن ان تنتقل الى الانسان عبر السلسلة الغذائية مسببة له امراض عدة.

صورة (١٤) بركة تجميع المياه من دون معالجة

المصدر: أرشيف دائرة حماية وتحسين البيئة، قسم المراقبة في الفرات الأوسط.

ان هذا الاخلال البيئي الواضح والذي يتطلب حماية التربة كجزء من مكونات البيئة، كان يتطلب من الشعب الخاصة بالبيئة في المصافي الثلاث العمل على اجراء مراقبة دورية لهذا الجانب من التلوث، الى جانب متابعة النضوحات والتسربات التي تسبب تلوث التربة، صورة (١٥)، واجراء المعالجة حسب الامكانيات المتوفرة بقطع النضوحات ورفع التربة الملوثة واستبدالها بتربة جديدة.

صورة (١٥) نضوحات وتسربات في الانابيب داخل مصفى الديوانية

التقطت بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤

كما اشر ديوان الرقابة المالية زيادة التلوث البيئي المرافق للعملية الانتاجية، فضلاً عن ما لاحظه الباحث، تعد عمليات تكرير النفط ذات ضرر كبير على البيئة بسبب زيادة الانبعاثات الغازية، ومصدر هذه الانبعاثات ليس بالضرورة أن يكون مداخن ومراجل وحدات الانتاج وحدها، بل يمتد الى الصمامات وتوصيلات خطوط الانابيب ومحاور المضخات والضواغط في المصفى، والذي كان يجب على ادارات المصافي متابعته ومراقبته والتقليل من الانبعاثات الغازية الملوثة للهواء، اذ تغيب عن تلك المصافي برامج الكشف عن نسب ملوثات الهواء وكميات الانبعاثات الغازية، كما كان حرياً بإدارات المصافي خفض معدلات الانبعاثات الغازية على وفق ما حددته القوانين والتشريعات الوطنية المشار اليها في الفصول السابقة تعبيراً عن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

ان شعبة حماية البيئة في أي مصفى يقع عليها القيام بمجموعة من الاجراءات البسيطة التي تدخل في اطار معالجة الانبعاثات الغازية، والتي تتضمن تركيب أجهزة ربط ومراقبة وحساب المعدلات السنوية للانبعاثات الغازية، واتخاذ الإجراءات التي يمكن تنفيذها اعتماداً على الإمكانيات المحلية للمصفاة، وبتكاليف بسيطة، كتغيير نوع الوقود المستعمل في الأفران والمراجل البخارية، وتطبيق برامج الصيانة الدورية، وبرامج الكشف عن التسرب وإصلاح العطل، وذلك للحد من الانبعاثات المتسربة من الأجهزة والمعدات والصمامات، الى جانب مجموعة إجراءات أخرى تتمثل في تركيب أجهزة ومعدات (فلاتر) تساعد على تخفيض كمية الانبعاثات، كاستبدال حراقات الأفران والمراجل بأنواع أخرى متطورة تسهم في تخفيض انبعاثات أكسيد النيتروجين، أو تعديل تصميم الوحدات الإنتاجية ما يسهم في خفض انبعاثات الأكاسيد نتيجة تغيير الوقود المستعمل في الأفران من زيت الوقود الثقيل إلى غاز المصفاة النظيف والمعالج، فضلاً عن خفض انبعاث الجسيمات الدقيقة وأكسيد النيتروجين، والمركبات العضوية الطيارة إلى معدلات منخفضة عن القيم المحددة، أو إنشاء وحدات جديدة تساعد على تخفيض

انبعاثات المصفاة، إلى جانب تطبيق خطة المراقبة المستمرة لمصادر التلوث، وإعداد تقرير دوري بذلك وتوزيعه بين الجهات المعنية حرصاً منها على مبدأ الشفافية.

ومن جهة اهتمام ادارات المصافي الثلاث بتوفير المساحات الخضراء داخل وخارج موضع المصفى، ولكون تلك المصافي انشئت في مواقع صحراوية، وهو ما يفاقم التأثر بالوضع البيئي وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، الى جانب ما تخلفه صناعة التكرير من انبعاثات وروائح، فقد أولت تلك الادارات مؤخراً بعض الاهتمام بالتشجير وتوفير المساحات الخضراء البسيطة، صورة (١٦)، سعياً منها الى تقليل تلك الآثار، ذلك أن المساحات الخضراء تعمل على تحسين المظهر الجمالي، مما يجعلها أكثر جاذبية بصرياً وممتعة للعمال والزوار، وتساعد على تحسين نوعية الهواء والحد من تلوثه، وهو أمر ضروري في المناطق التي قد تنتج فيها العمليات الصناعية انبعاثات خطيرة، كما انه أمر ضروري للمناطق الصناعية التي غالباً ما تحتوي على مساحات كبيرة من الأسفلت والخرسانة التي تمتص الحرارة وتحتفظ بها، يمكن أن تساعد المساحات الخضراء في التخفيف من هذا التأثير من خلال توفير الظل والتبريد بالتبخير، كما يمكن لها أن تكون بمثابة حواجز صوتية طبيعية، مما يقلل من التلوث الضوضائي الناجم عن الأنشطة الصناعية. من ثم يعد تصميم المساحات الخضراء في المناطق الصناعية أمراً ضرورياً لخلق بيئة أكثر صحة واستدامة للعاملين والبيئة المحيطة. وهذا ما يجعل من الضروري توفير المناطق الخضراء بمساحات كافية لتحقيق مستوى بيئي وعمراني مقبول. وإن توزيع هذه المساحات الخضراء مكانياً يخدم المنشآت الصناعية ويوفر لها النوعيات الملائمة من الحدائق داخلياً.

صورة (١٦) جانباً من الاهتمام بالبيئة الداخلية لمصفى النجف

التقطت بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥.

ويرى الباحث أن وجود نظام رقابي فعال يستند الى أسس ومعايير رصينة مستمدة من انظمة وقوانين تفرضها الدولة على نشاطات الشركات النفطية التي تؤثر مراحل عملها على البيئة بهدف مراقبة مصادر الملوثات والانشطة التي تؤثر سلباً على البيئة المحيطة بها سيكون له وقع في الحد من ارتفاع نسب التلوث البيئي، اذ تتوقف التأثرات الصحية للملوثات على مدة التعرض وتركيز الملوث في البيئة فبعض الملوثات كالغازات تستنشق مباشرة او تمتص عن طريق الجلد وتسري الى مجرى الدم مسببة اتلاف المسارات الاحيائية في الجسم وبعضها تمتد الى البيئة المجاورة فتصيب الكائنات الحية الاخرى كالنباتات والحيوانات، كما لاحظ الباحث ان هناك عدم اهتمام ملحوظ بالمحيط الخارجي للمصافي الثلاث، اذ تتكدس النفايات المنقولة بالهواء، الى جانب مخلفات البناء والهدم التي تتم في المناطق الحضرية المجاورة، الى جانب ما يطرحه المصفى من نفايات ومخلفات لا يتم التخلص منها بصورة سليمة او صحيحة، وغياب المساحات الخضراء أو الاحزمة المزروعة بالأشجار المعمرة التي تعد عوامل تنقية الهواء وصد الغبار وتثبيت التربة، صورة (١٧)، والتي يعدّ وجودها ضرورياً جداً لذلك في محيط المنشآت ذات الانبعاثات الغازية، وهو ما يدل بشكل واضح على القصور الكبير في المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة من قبل ادارات المصافي المدروسة من جهة، والدوائر البلدية في المناطق المجاورة بها، اذ لا يقع عبء المحافظة على البيئة على عاتق ادارات المصافي وحدها، ذلك ان المحافظة على البيئة وسلامتها تعدّ مسؤولية تضامنية، وهو هنا يشير الى غياب التنسيق والتعاون

بين الجهات ذات العلاقة لتحسين الواقع البيئي وتقليل او الحد من التلوث الناتج عن الصناعة النفطية ومخاطرها، او اي انشطة انسانية أخرى يمكن أن تسهم في ذلك التلوث.

صورة (١٧) مقدار التلوث في البيئة الخارجية لمصفى الديوانية

التقطت بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤.

ان عدم الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة من قبل القائمين على المصافي النفطية يؤدي الى حدوث تأثيرات واضرار بيئية عدة منها الغازات والابخرة المنبعثة المؤثرة في صحة الانسان، كما تؤدي الغازات والابخرة المنبعثة الى زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري التي يعاني منها العالم الان وكذلك استتراف طبقة الأوزون الذي يسبب دخول الأشعة فوق البنفسجية التي تؤثر في الظروف الطبيعية للحياة، أما فيما يتعلق بالمياه فيؤدي تلوث الهواء بالغازات والابخرة المتصاعدة ونزول الامطار الحامضية والملوثة بالمركبات الكيميائية الى تلوث الانهر وزيادة نسبة المواد المغذية في المياه، التي تؤثر على الأسماك والأحياء المائية، فضلاً عن تأثير التلوث في التربة والتي تتمثل في انحسار الأراضي الصالحة للزراعة بسبب تأثير مياه الانهر الملوثة على الاراضي الزراعية وهطول الامطار الحمضية التي تحتوي على أوكسيد الكبريت المؤدية الى تحمض التربة، ومن ثم موت المزروعات وتحمّض المياه الجوفية، لذلك ينبغي على ادارة المصافي اتخاذ التدابير البيئية الخاصة بقياس نسب التلوث بشكل دوري ومعالجة أسباب التلوث باعتماد الاجهزة والمعدات والتقنيات الحديثة في الإنتاج، والسعي الى تطبيق نظم الإدارة البيئية، ويضمن من ثم التزام العراق بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بسلامة البيئة والمحافظة عليها، كما يضمن التطبيق العملي للقوانين والتشريعات الوطنية النافذة بالخصوص نفسه.

ثالثاً. المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبون:

إن شريحة الزبائن تحظى بأهمية كبيرة لكل قطاع صناعي من دون استثناء، فوجود القطاع الصناعي مرتبط بإنتاج سلع أو خدمات وهذه يستهلكها الزبائن، وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه المنتجات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق، كما يعد المستهلك في قمة هرم اهتمامات أي تنظيم صناعي او تجاري، وأصبح الجميع يسعى إلى إرضائه وتلبية رغباته من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية، لذا فإن المسؤولية الاجتماعية تعد حلقة الوصل بين الزبون والمنشأة الصناعية، فالمستهلك هو صاحب الريادة انطلاقاً من شعار "الزبون على حق دائماً" مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاخلاقية والاجتماعية، اذ يجب على القطاع الصناعي أن يسعى لإرضاء الزبون حتى على حساب الربح، لا أن تكسب أرباحاً مع فقد رضا الزبون[٣].

ومن خلال العمل الميداني، لم يجد الباحث في المصافي الثلاث المدروسة (النجف، الديوانية، السماوة) شعباً أو وحدات إدارية متخصصة بدراسات السوق، او التخطيط، او اجراء الاستبيانات والاستطلاعات الخاصة برضا الزبون، او نوعية المنتج، او الاسعار، ذلك أن هذا الشأن – وبحسب العديد من العاملين في المصافي – يعود الى شركة مصافي الوسط، والاقسام المعنية فيها بهذا النوع من الدراسات او الاستطلاعات، كذلك فإن دائرة التخطيط في وزارة النفط هي أيضاً من يقوم بمثل هذا العمل. ويرى الباحث أن هذا الأمر يعد تقصيراً او قصوراً في مجال مهم من مجالات المسؤولية الاجتماعية، اذ ان انتاج كل مصفى يغطي مساحة او منطقة ادارية من الواجب معرفة ردود الفعل الخاصة بالزبون فيها بشأن نوعية وكمية واسعار المنتوجات التي يتم تسويقها عن طريق هيئة توزيع المنتجات النفطية في الفرات الأوسط، ولذا، فقد حرص الباحث على اجراء مقابلات عدد لا بأس به من أصحاب محطات تعبئة الوقود والعاملين فيها* في النطاق المحلي (المحافظات الثلاث)، ذلك أنهم على تماس مباشر مع الزبون، ويمكن من خلالهم معرفة ردود الفعل وآراء الزبائن بشأن المنتوجات النفطية، وقد توجه الباحث اليهم بسؤال بشأن وجود مشكلات في المنتجات التي يتم تزويد المحطات بها والمنتجة في المصافي الثلاث المدروسة، فقد أجمع هؤلاء على رضا المحطات ورضا الزبائن على نوعين من المنتجات التي تصدر عن المصافي الثلاث وهما النفط الابيض (الكيروسين)، والگاز (زيت الغاز) اذ ان له سمعة جيدة ومرغوبية عالية بين سائقي واصحاب المركبات التي تعمل بزيت الغاز، مشيرين الى ان الأخيرين يقطعون مسافات طويلة من أجل التزوّد بالوقود من محطاتهم، بسبب معرفتهم بأن هذه المحطات تتزوّد بهذا النوع من الوقود (الگاز) من المستودعات الخاصة بتلك المصافي، وكذا الحال بالنسبة لمادة النفط الابيض اذ ان هناك رضا كبير بين الزبائن بشتى صنوفهم، لاسيما اصحاب الافران لما يمتاز به هذا المنتوج بجودة عالية، من دون ان يسبب لهم أي مشكلات أو حوادث في اثناء تسيير أعمالهم اليومية، وقد علل اصحاب المحطات والعاملين فيها عدم وجود

مشكلات في هاتين المادتين الى قرب المنتج، وكونه لا يحتاج الى مساحة كبيرة للتخزين، وقلة الفاقد في اثناء عملية النقل وذلك لقرب المسافة بين مستودعات التجهيز وأماكن المحطات، الى جانب حجم التجهيز العالي بكميات متوافرة يومياً.

وفي سؤال مباشر لأصحاب المركبات التي تعمل بوقود الگاز، أتضح للباحث أن هناك رضا كبير بينهم بشأن المنتج، اذ يمتاز – بحسب قولهم – بجودة عالية، ولا يتسبب لهم بمشكلات ميكانيكية أو فنية، ويرى الباحث أن اراء اصحاب السيارات من هذا النوع، وهي في معظمها من السيارات والاليات كبيرة الحجم تدل بالفعل على مدى جودة المنتج المستعمل في تشغيل تلك الاليات والمركبات، ذلك أنها تحتاج الى كميات كبيرة من هذا النوع من الوقود، الى جانب انها تعمل لساعات ممتدة، كما تقطع مسافات طويلة بين المحافظات، في الوقت ذاته، فإن اراء اصحاب المولدات الأهلية التي تعمل بزيت الغاز لم يبتعد كثيراً عن الرأي اعلاه بشأن طبيعة المنتج وجودته، في الوقت ذاته، شكا كثير ممن التقى بهم الباحث، وعبروا عن عدم رضاهم ورضا زبائن المحطات بخصوص مادة (البنزين)، ويعود ذلك الى المشكلات التي تتعلق بجودة هذه المادة من جهة، وطبيعة السيارات التي يقتنونها من جهة ثانية، فليس جميع السيارات – لاسيما الحديثة منها– من الممكن ان تستعمل مادة البنزين بدرجات نقاوة منخفضة، ذلك أن مادة البنزين يتم تسلمها من المصافي التي تشتمل على وحدات لتحسين البنزين (كمصافي الدورة والشعيبة، وكربلاء حالياً)، وقد علّلوا عدم الرضا ذلك بكون المحطات تحتاج الى مساحة خزنية كبيرة من أجل توافر هذا المنتوج، كذلك فإن المسافة التي يقطعها المنتج تتسبب بما يدعى (الفاقد) اي الضائعات خلال عملية النقل، وهي نسبة غير ضئيلة، من خلال عملية التبخر لاسيما ان منطقة الدراسة تمتاز بدرجات حرارة عالية لاسيما في فصل الصيف، الى جانب أن حجم التجهيز يتسبب في بعض الاحيان بعدم توفر المنتج في المحطات.

وفيما يتعلق برضا اصحاب المركبات عن مادة البنزين، وعند سؤالهم من قبل الباحث بشأن جودة مادة البنزين الذين يتزودون به من المحطات المخصصة في محافظات ومدن الدراسة، وجد الباحث أن هناك عدم رضا، وسخط أحياناً، بشأن ذلك المنتج، اذ يرى هؤلاء أن منتوج البنزين لم يصل حتى الآن الى درجات النقاوة والجودة المطلوبتين، كما ان البنزين الذي يتزودون به سياراتهم يسبب لها بعض المشكلات والأعطال الفنية، لذا، فقد حمل الباحث سؤاله الى مسؤولي شعب الانتاج في المصافي الثلاث المدروسة لسؤالهم بشأن جودة مادة البنزين، اذ اتضح ان لا علاقة للمصافي تلك بمادة البنزين لا بجودتها ولا بأسعارها* الموجودة في السوق، كونها لا تنتج هذه المادة بشكل مباشر، بل تنتج مادة النفثا التي يتم تحويلها الى المصافي التي تحتوي على وحدات لتحسين البنزين، وهذه

الاخيرة بدورها تقوم بمعالجة هذه المادة وارسالها الى المستودعات التي تقوم بتجهيزها الى محطات تعبئة الوقود التي تسلمها الى المستهلك.

ويرى الباحث أن العمل على تحسين مادة البنزين** يؤدي إلى الحفاظ على صحة الانسان والبيئة على حد سواء وذلك كونه خالي من مادة الرصاص التي تسبب الامراض السرطانية نتيجة طرحها من عوادم السيارات كونها مادة لا تحرق في ماكنة السيارة مما يتم طرحها للبيئة وبالتالي استنشاقها من قبل الانسان، كما يحقق انتاج البنزين المحسن توفير في العملة الصعبة للبلد مما ينعكس إيجاباً من خلال تقليل استيرادات الدولة لهذا المنتج المهم، ومن ثمّ يحقق تحسن في ميزان المدفوعات اذا ما علمنا ان استيرادات العراق للبنزين المحسن كبيرة جداً.

ومن خلال كل ما تقدم، وبالعودة الى ما يحتويه جانب المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبون، وبدرجة تعلق هذا الأمر بالمصافي الثلاث المدروسة، يرى الباحث أن هناك تبايناً في مستويات رضا الزبون بشأن نوعية المنتجات، واسعارها، كذلك فإن تلك المنتجات متوافرة ومتاحة عبر منافذ التوزيع المعروفة المتمثلة بمحطات تعبئة الوقود في مناطق الدراسة، صورة (١٨)، كما ان المنتجات معروفة لدى الجميع بشأن المخاطر الخاصة بها، لذا فهي آمنة عند الاستعمال وذلك للوعي الخاص بطريقة استعمالها عند كل فئة من فئات الزبائن الذين يستعملون هذه المنتجات، كما وجد الباحث أن محطات تعبئة الوقود تحتوي على ارشادات عامة مبلغة بها من قبل الوزارة تتعلق بطبيعة التعبئة واستعمال المنتج النفطي، على الرغم من وجود مشكلات تتعلق بسلوك بعض الزبائن الذي يتقاطع مع هذه الارشادات كالتزود بالوقود دون اطفاء السيارة، لكن أشر الباحث أن هناك نوعاً من التقصير في المجال الخاص بالإعلان، وقد ألقى العاملون في هذا المجال بالمصافي المدروسة مسؤولية ذلك على شركة مصافي الوسط التي لابدّ لها ان تقوم بالإعلان عن منتجاتها على وفق الصيغ التي تعمل بها.

صورة (١٨) محطة تعبئة وقود الديوانية الجديدة الحكومية

التقطت بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤.

رابعاً. المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:

أما بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، فيتطلب من أي منشأة صناعية أن توجد مجموعة من المتطلبات التي يجب مراعاتها لكي تكون المنشأة محيطة وملبية لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين، ويأتي في مقدمة تلك المتطلبات وجود وحدة او لجنة واضحة داخل المؤسسة تكون مهمتها الإشراف على تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ويستلزم ذلك أيضاً أن يتفرغ فريق العمل الخاص بتلك المهمة مع تخصيص ميزانية لتنفيذ البرامج والانشطة ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن ضرورة الشفافية في العمل استناداً الى خطة استراتيجية واضحة موضوعة لهذا الغرض، يتم من خلالها مراعاة حقوق العمل واحترام العاملين، والابتعاد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي، وصولاً الى خدمة المجتمع، واحترام حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة.

ومن واقع الزيارات الميدانية والجولات التي اجراها الباحث في مواضع المصافي الثلاث، فقد لمس اهتماماً ملحوظاً فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالسلامة المهنية، مع وجود شعب متخصصة في المصافي الثلاث تقدم خدماتها الى العاملين، وتعمل على معالجة الحالات الطارئة لحين نقلها الى المستشفيات والمراكز الصحية، وعلى الرغم مما تسببه تلك المصافي من اضرار ناتجة عن عملية التلوث التي تلحق الانتاج، وما يرافقها من مشكلات صحية للعاملين لاسيما أمراض التحسس في العيون وأمراض الجهاز التنفسي، والأمراض الجلدية، والتي تعد من الامراض المزمنة لدى العاملين، الا ان ادارات تلك المصافي لم تنشئ او تسهم في انشاء اي مراكز صحية متخصصة بعلاج هذه الانواع من الامراض، كما لا يوجد أي تنسيق مع وزارة الصحة عبر مديرياتها في منطقة الدراسة لتقديم الدعم المطلوب او المشاركة في توفير أي من العلاجات الخاصة بتلك الأمراض.

وبحسب وجهة نظر العاملين الذين التقاهم الباحث فإن أهم الخدمات الصحية التي يأملون تلقيها من ادارات المصافي التي يعملون فيها تتمثل في إجراء الفحوصات الطبية الدورية لهم ولأسرهم، ورعاية العاملين في حال المرض والتقاعد، فضلاً عن صرف التعويضات لهم في حال الاصابة، الى جانب عمل التأمين المطلوب لهم ضد الحوادث والحرائق، كما أفصح العاملون والفنيون في المواقع المدروسة الثلاث أنهم يتحملون تكاليف مالية ناتجة عن مراجعة العيادات الطبية والمستشفيات والاطباء بغية معالجة المشكلات الصحية الناجمة عن العمل، وهو ما يدل على ضعف الاهتمام بالرعاية الصحية للعاملين للحفاظ على صحتهم حيث ظهرت أمراض عديدة لدى العاملين لاسيما امراض الجهاز التنفسي. وبهذا يرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للمصافي في الجانب الصحي تقع كأولوية أولى بالنسبة للعاملين، كما تعمل على منع تسربهم من العمل وتبث فيهم الروح المعنوية التي تحثهم على مزيد من العمل، وفي سياق آخر، وبما يتعلق بموضوع الأمن والسلامة الصناعية التي تعدّ من الواجبات التي على الادارة توفيرها من أجل ضمان سلامة العاملين، صورة (١٩)، ذلك أن سلامة العاملين يجب أن تتصدر الاولويات التي تعمل الادارة على تحقيقيها وضمانها كجزء من مسؤوليتها تجاههم، وقد وجد الباحث أن أكثر وسائل السلامة وأدواتها توافراً في المصافي هي نشرات وكتيبات واللوحات الاعلانية الخاصة بالسلامة، تليها أجهزة الإنذار، وأجهزة الإطفاء، وأن أكثر معدات السلامة التي يلتزم بها العاملون في أثناء العمل هي التي نظارة واقية للعيون، قناع للوجه، سدادات أذان، أحزمة الأمان، قفازات اليدين، أحذية السلامة، كمامات التنفس، ملابس واقية، كما تتوافر المواضع الثلاث على أماكن لاستبدال الملابس وحمامات تتوافر فيها الشروط الصحية.

صورة (١٩) الفنيين خلال العمل في مصفى الديوانية

التقطت بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤

كما وجد الباحث أن أكثر المخاطر التي تواجه العاملين في المصافي هو تعرضهم لارتفاع درجات الحرارة في بيئة العمل عن المعدل الطبيعي، لاسيما في فصل الصيف، فضلاً عن العواصف الترابية والغبار واشتداد الرياح في مواسم معينة من السنة، ويرى العاملون لاسيما في شعبة التشغيل والانتاج أنهم يقومون بأعمال خطرة تعود إلى طبيعة العمل وخصوصيته، مشيرين في الوقت نفسه الى أن ادارات المصفى تعمل على حل مشكلاتهم المتعلقة بالعمل، وبالرغم من ذلك فقد أشر الباحث ضعفاً في التزام العاملين بمعدات السلامة في أثناء العمل بشكل كبير.

وفي مواضع المصافي الثلاث المدروسة، ومن خلال المقابلات واللقاءات الميدانية التي اجراها الباحث مع الفنيين والعاملين هناك، فقد وجد أن علاقة ادارات المصافي والقائمين عليها تتسم بشيء من الفتور في الجوانب التي تتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية تجاههم، ولعل ذلك – وبحسب كثير من العاملين – يعود الى مسألة الميزانية وطريقة توزيع أبواب الصرف فيها، والمركزية الكبيرة التي تفرضها شركة مصافي الوسط على آليات ذلك الصرف من جهة، وفي كون تلك المصافي تعدّ من المصافي القديمة غير الحديثة التي تتطلب الكثير من عمليات الصيانة التي تستلزم الاموال من جهة ثانية، فيكون صرف هذه الاموال موجها الى استدامة عمل المنشأة أكثر من أي مطلب آخر.

وبالرغم من أن دور القطاع النفطي في الدول المتقدمة في مجال التنمية المجتمعية قد ترسخ وتبلور إلى حد كبير، فإن هذا الدور لا يزال غامضاً وغير محدد في العراق، وقد تبين للباحث أسباب ذلك الغموض يكمن في مجموعة من العوامل التي يمكن اجمالها بالآتي:

١. عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم القائمين على ادارة المصافي.
٢. أن غالبية ادارات المصافي وفي محاولتها الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية تكون جهودها عادة مبعثرة ووقتية وعشوائية، وتتداخل غالباً مع السلوكيات الخيرية.
٣. غياب ثقافة العطاء من أجل تحقيق التنمية.
٤. غياب الضغط الاجتماعي الذي يمكن أن يتنامى بواسطة النخب الاجتماعية والثقافية، والإعلام الملتزم الذي يمكن أن يتشكل من خلال تطوير الوعي بأهمية الدور الاجتماعي للمنشأة الصناعية.

وتأكيداً لما سبق، فقد ذهب العديد من العاملين في المصافي الثلاث الى أن اهتمام المنشأة منصب على زيادة الأرباح، وأن العامل يواجه ضغوطاً كثيرة في العمل، وتقل نسبة إفصاحه عن مشكلاته لإدارة المنشأة، ولعل ذلك يرجع إلى قناعة القيادات بالمنشأة بأن تحقيق الأرباح يمثل العنصر الأساسي والدافع لزيادة الإنتاج، دون الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والإنسانية التي تمثل أهمية للعامل وتزيد من ولائه وانتمائه للمنشاة، وتنعكس بشكل ايجابي على العملية الإنتاجية. وغير بعيد عن ذلك

أيضاً، أن بعض العاملين يرون أنه من أجل أن يسهموا هم أيضاً في زيادة الارباح وجعلهم عنصراً فعالاً في العملية الانتاجية فيجب على ادارات المصافي أن تأخذهم بعين الاعتبار وتحقق لهم الرضا الوظيفي لكونهم المداخل الحاكمة لتحسين جودة الخدمة، ويتطلب ذلك الاهتمام بالحوافز والمكافآت المالية وما لها من آثار ملموسة في تقوية الرابط بين الحافز والأداء، فالحافز يمنح عندما يحقق العامل انجازاً متميزاً يؤدي إلى الاستمرار في تحقيق مزيد من الإنجاز في الأداء، وهذه الحوافز تكون فعالة ومؤثرة عندما يتم توخي العدالة فيها من قبل المصفى وبما يحقق الهدف منها، وهذا بالضرورة يعني أن الادارة تهتم من خلال احساسها بمسؤوليتها الاجتماعية لاسيما ما يتعلق بتحسين مستوى معيشة العاملين وتنمية مهاراتهم، والاسهام في رفع إنتاجيتهم، ومنحهم حقوقهم، مما يمكنهم من مسايرة التطور العلمي في أساليب العمل والإنتاج وطرق التشغيل.

أما بالنسبة للأجور والمكافآت والارباح السنوية، فإن العاملين في المصافي الثلاث المدروسة أيدوا أن الادارات تعمل على وفق نظام ثابت بالنسبة لهذا الموضوع، كما اشار العديد منهم خلال اللقاءات الميدانية ان مسألة توزيع المكافآت والاجور منصوص عليها في قانون الشركة، ولا يمكن التلاعب بها او التغاضي عنها، وان هناك نوعا من العدالة والموضوعية والشفافية تلتزم بها الادارات تجاه العاملين بخصوص هذا الموضوع، لذا فإن الباحث يرى أن عملية توزيع المكافآت والاجور تتم بتقنين عال لا يسمح ولا يتيح فرص المشاركة الحقيقية للأطراف المستفيدة لإبداء الرأي والمقترحات لتطوير هياكل الأجور والمرتبات والحوافز والمكافآت، ومناقشة الادارة بموضوعية في ضوء اعتبارات التكلفة الخاصة بالإنتاج.

وفي مجال آخر، فإن عملية اختيار الأفراد وتعيينهم في الوظائف التي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم وتتلاءم مع تطلعاتهم ليست نهاية المطاف، بل ينبغي على إدارة الموارد البشرية متابعة أداء هؤلاء الموظفين وإعدادهم وتدريبهم وتطويرهم، وبذلك فإن التدريب يجد اهتماماً كبيراً من إدارة المصافي بكونه وسيلة لزيادة قدرة العاملين والفنيين على العمل بكفاءة أعلى. ومن الجدير بالذكر أن عملية التدريب لا تقتصر على الموظفين الجدد الذين تم توظيفهم حديثا، لكنها تشمل إلى جانب ذلك الموظفين القدامى، كما أن عملية التدريب ليست مقتصرة على مستويات إدارية معينة بل تشمل جميع المستويات الإدارية بما في ذلك مستوى الإدارة العليا، الا ان ذلك التدريب لا يتم في المنشآت الخاصة بالمصافي الثلاث المدروسة، بل يتم إما في مقر شركة مصافي الوسط في بغداد أو في مقر وزارة النفط، ذلك ان المصافي تفتقر الى المناهج والادوات والوسائل التي يتم من خلالها التدريب.

أما في سؤال الباحث للعاملين في المصافي الثلاث بشأن تلبية الادارة لاحتياجاتهم من خلال مجموعة من الوسائل كعقد اللقاءات الدورية، أو الوقوف على أسباب الغياب وترك للعمل، الى جانب

الاهتمام بمقترحات العاملين والعمل على تنفيذها عبر الاهتمام المباشر للإدارة المتمثل بفتح صندوق الاقتراحات والشكاوى يومياً، والحرص على عقد اللقاءات مع العاملين، فقد تباينت اجاباتهم بين مواضع المصافي الثلاث الى حد ما، اذ يختلف تعاطي الادارات في المصافي الثلاث مع العاملين، ومن ثم فإن استجاباتها لمتطلباتهم ومقترحاتهم وحاجاتهم تتباين ايضا، ويرى الباحث أن منشأ ذلك هو اختلاف الأساليب التي تتبعها الادارات في اسلوبها وسياساتها واستراتيجياتها، كما يعود ذلك الى نوع الادارة ووعيها، فيما تعزو ادارات المصافي تلك المشكلات الى المركزية الصارمة التي تتبعها شركة مصافي الوسط في تسيير الاعمال بأقسامها الخارجية. الى ذلك، فقد لاحظ الباحث خلال الزيارات الميدانية والمقابلات مع العاملين ومع الادارات في مواضع المصافي الثلاث انه تم من خلال التعاقد مع مقاولين محليين على توفير وسائل النقل الحديثة والمكيفة للعاملين والفنيين (باصات)، تقلهم يومياً عند بدء ساعات الدوام الى المصفى، وتعود بهم الى منازلهم عند انقضاء وقت العمل، وبهذا تكون تلك الادارات قد اهتمت بشكل مناسب بمسألة انتقال العاملين من مناطقهم الى محل عملهم وبالعكس، وهذا من شأنه أن يعود بالإيجاب على أداء العاملين، ومن ثمّ زيادة الرضا الوظيفي لديهم، وانعكاس ذلك على ولائهم الى المكان الذي يعملون فيه.

ان المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين لا تتوقف عند ما ذكر أعلاه، بل تتعدى ذلك الى العمل على توفير المساكن الملائمة، وفي المساحات التي تحددها بالقرب من المصافي، وعلى الرغم من الاعداد الكبيرة التي تعمل في المواضع الثلاث والتي تبلغ (٢١٧٠) فني وعامل، الا ان الباحث لم يجد ذلك الاهتمام الكبير بهذا الجانب، اذ لاحظ ان كل مصفى يحتوي على (بيوتات) قليلة، وليست هناك مجمعات سكنية نظامية خاصة بالعاملين تتمتع بخدمات ومستوى حضري لائق، ففي مصفى النجف كان هناك (٢٢) وحدة سكنية، وفي مصفى الديوانية بلغ عدد المساكن (١٦) وحدة سكنية فقط، أما في السماوة فيبلغ عدد المساكن فيه (٨)، أضيفت لها (٢٠) دار سكنية تم تشييدها خلال المدة القليلة الماضية، صورة (٢٠)، وبكلفة إجمالية بلغت (١,٥٠٠) مليار دينار عراقي بهدف توفير سكن مناسب من أجل تحقيق استقرار وظيفي للمنتسبين لاسيما مع الحاجة الى خدماتهم في الحالات الطارئة التي تستوجب حضورهم بالسرعة الممكنة. ومن خلال تقصي الباحث لهذه الاعداد البسيطة من المساكن، وعبر سؤاله واستفساره من العاملين، وجد ان انشاء هذه المساكن مرتبط بمسؤولي المصفى والحالات الطارئة التي تستوجب مبيتهم ووجودهم في المصافي، ولم يكن تشييدها بغرض اسكان العاملين، على الرغم من عدم وجود عقبات تمنع تشييد الوحدات والمجمعات السكنية للعاملين في المصافي النفطية، وذلك لوجود مساحات واسعة من الاراضي التي تعود ملكيتها الى شركة مصافي الوسط.

صورة (٢٠) مرحلة من مراحل تشييد الـ(٢٠) دار في مصفى السماوة

المصدر: ارشيف ادارة مصفى السماوة.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات الاجتماعية بين العاملين في المصافي، وتأثير جو العمل فيهم، وجد الباحث من خلال الجولات والزيارات الميدانية المتكررة أن معظم العاملين لا يميلون الى ان الاجواء في داخل المصفى، وطبيعة العمل، والضوضاء المنبعثة منه، لها تأثير مباشر في العلاقات الاجتماعية القائمة بين العاملين في المصفى، ويرى الباحث أن هذه البيانات قريبة من الواقع كثيراً ويمكن تعميمها استناداً الى عامل الاعتياد، اذ لا يعود الافراد يأبهون كثيراً الى الاصوات المنبعثة أو طبيعة العمل الشاقة، أو قربهم من المكائن والمعدات الثقيلة التي تعمل على مدار الساعة. ويمكن القول ان التأثير البيئي يمتد إلى أحوال الإنسان النفسية التي تؤثر بدورها في مستواه الصحي وأحواله المرضية.

وختاماً، فإن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية كمرتكز أساس من مرتكزات الملائمة الاجتماعية للموقع الصناعي لاسيما المواضع الثلاث المدروسة، يرى الباحث أن هناك قصوراً وضعفاً في جوانب المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المصافي المدروسة التي لابد أن تضع نصب عينها القيام بها بما يضمن تنفيذ الرؤية التنموية للمجتمع المحلي وجميع الافراد المستفيدين من وجودها، ذلك انه لابد للمشاريع الصناعية الكبيرة أن تقدم خدمات وبرامج عديدة يندرج معظمها تحت مسؤوليتها الاجتماعية، والتي تهدف لرفع المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للمجتمع المحلي، وانشاء العيادات الصحية والتثقيف البيئي ومراكز الترفيه، الى جانب بناء مدارس لمراحل تعليمية متنوعة للبنين والبنات وتجهيزها وصيانتها، فضلاً عن تقديم الأراضي المجانية والقروض السكنية الميسرة ووسائل النقل المجاني من مناطق العمل وإليها، الى جانب ان تضع نصب عينها تحسين الوضع الصحي والبيئي لسكان المناطق التي تعمل فيها، وتطوير البنية التحتية القريبة من مناطق

العمل من خلال ربط المدن بشبكة طرق معبدة. ومن الممكن بشكل كبير ملاحظة كيف أن التقصير في هذا الجانب من الممكن ان ينعكس على الواقع البيئي الذي يعاني من الزيادة المضطردة في التلوث.

الاستنتاجات:

١- أظهرت الدراسة أن المصافي الصغيرة التابعة لشركة مصافي الوسط لم تقدم دعماً كافياً للمجتمع المحلي من حيث بناء البنى التحتية أو دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية. كما لم تساهم في تحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية، مما يبرز فجوة واضحة بين احتياجات المجتمع وأداء المصافي في هذا الجانب.

٢- تعاني المصافي الصغيرة من تقصير كبير في معالجة الآثار البيئية الناتجة عن عمليات التكرير. يتجلى ذلك في غياب وحدات معالجة النفايات والمياه الصناعية، وزيادة الانبعاثات الغازية دون رقابة فعالة. كما لم يتم اتخاذ إجراءات جدية للحد من التلوث أو توفير مساحات خضراء كافية في داخل محيط المصافي.

٣- على الرغم من وجود بعض التدابير المتعلقة بالسلامة المهنية، فإن المصافي لم تقدم برامج شاملة لتحسين ظروف العمل أو توفير خدمات صحية ملائمة للعاملين. كما أن نظام الأجور والمكافآت لا يشمل حوافز تعزز رضا العاملين وتزيد من انتمائهم للمصافي.

٤- أظهرت الدراسة أن هناك رضا عن بعض المنتجات النفطية مثل زيت الغاز والنفط الأبيض، بينما تعاني منتجات أخرى مثل البنزين من مشكلات تتعلق بالجودة والنقاوة. كما لم تقم المصافي بإجراء دراسات تسويقية لتقييم آراء الزبائن وتحسين جودة منتجاتها.

٥- كشفت الدراسة عن غياب التعاون بين المصافي ومنظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى نقص المبادرات التي تستهدف رفع الوعي البيئي أو تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمعات المحيطة.

٦- أوضحت الدراسة أن المصافي تفتقر إلى استراتيجية واضحة ومتكاملة للمسؤولية الاجتماعية المناطة بها اتجاه المجتمع، البيئة، العاملين، والزبائن.

٧- عانت المصافي من مركزية القرارات في شركة مصافي الوسط، مما حد من قدرتها على اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز دورها الاجتماعي والبيئي.

وتأسيساً على ما تقدم توصي الدراسة بضرورة وضع خطط استراتيجية شاملة لتحسين الأداء في جميع جوانب المسؤولية الاجتماعية، مع تعزيز التنسيق بين المصافي والمجتمع المحلي والجهات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش والمصادر:

* يقصد بالمحيط أو البيئة مجموعة القيود أو المواقف والظروف التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر وبدرجات متفاوتة على مستوى كفاءة الإدارة. وتنقسم تلك القيود إلى نوعين داخلية، وتشمل البيئة الداخلية للمؤسسة وتتكون من البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية والموارد المتاحة، وخارجية تشمل البيئة الخارجية للمؤسسة. للمزيد ينظر المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم والإدارة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٤، ص٣٣.

(١) – حميد عطية عبد الحسين، الأثار التنموية للصناعات النفطية في جنوب العراق على قطاع الخدمات، مجلة دراسات البصرة، البصرة، العدد ٢٢، ٢٠١٦، ص٨.

* المصدر: تقرير اخباري على موقع السومرية نيوز: بالصور.. حال مدرسة بالمملحة في المثنى، على الرابط الالكتروني: https://www.alsumaria.tv/news/255347/alsumaria-news/ar. تاريخ الجلوس: ٢٠٢٢/١١/٢٢.

(٢) – جمهورية العراق، وزارة البيئة، دائرة حماية وتحسين البيئة في الفرات الأوسط.

(٣) – ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠١، ص٥٧.

* أجرى الباحث الكثير من المقابلات مع مسؤولي وعاملي محطات تعبئة الوقود، على سبيل المثال: مقابلة مع السيد احمد نعيس مسؤول محطة ثورة العشرين في السماوة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٩، ومقابلة مع السيد قاسم كاظم سلمان مسؤول مضخات في محطة نور الحسين في الدغارة بالديوانية، ومقابلة مع السيد علي سدخان سليمان مسؤول شفت في محطة المشخاب في النجف الاشرف. كما أجرى مقابلات أخرى مع اصحاب المركبات، واصحاب الافران، وأصحاب المولدات بتواريخ مختلفة.

* كلفة النفثا الخفيفة = ١١٠٠٠٠ دينار/متر مكعب : ١٠٠٠م٣ (المتر المكعب = ١٠٠٠ لتر) = ١١٠ دينار لتر . ففي حالة انتاجه داخل المصافي سوف تقل كلفة تصنيعه عن كلفة شرائه، ان المبلغ المشار اليه هو سعر بيع محدد من قبل الدولة البائعة والمصدرة له. يحدد السعر المستهدف بناءً على التكاليف الرأسمالية والصناعية والإدارية والتسويقية مضافاً اليه هامش ربح حسب اعتبارات ترتأيها الوزارة وبناءً على جوانب اقتصادية واجتماعية ومستوى دخل الفرد وكذلك اعتبارات أمنية خشية تهريبه إلى خارج البلد، كل هذه القرارات تؤخذ من قبل وزارة النفط والسياسة النقدية للبلد، اذ ان الوزارة لها المعرفة الواسعة والشاملة بكل الجوانب المتعلقة بإنتاج النفط ومشتقاته ومنها منتج البنزين موضوع البحث. المصدر: وزارة النفط، قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة.

** في حال استعمال طرق وأساليب تحسين البنزين وجعله بنزين محسناً، فان ذلك سوف يلبي الحاجة المتزايدة لهذا المنتج وسد النقص الحاصل (الذي يتم استيراده حالياً من دول الجوار) من هذه المادة نتيجة زيادة أعداد السيارات الحديثة والموجودة في العراق، اذ ان إنشاء ونصب وحدات الأزمرة والهدرجة وتشكل المضاعفة في انتاج المصفى، فأن ذلك يجنب البلد استيراد البنزين المحسن، الأمر الذي يحقق وفورات في التكاليف وتحسين الجودة ورضا للزبون وذلك من خلال تخلصه من حدوث المشكلات والأعطال في ماكنة السيارة وايضاً يحقق له وفرة في كلف الصيانة. المصدر: وزارة النفط، قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة.